الاتحـــاد الدولـــي للاتصـــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-95
6 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

البنود 3 و4 و6 من جدول الأعمال

الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5

جمهورية موريتانيا الإسلامية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر
من أجل استراتيجية لسد الفجوة الرقمية

مقدمـــة

يفتح التطور المذهل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT) آفاقاً عديدة لتشجيع العلوم والتقنيات، وانتشار المعرفة ، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفرص التي يقدمها فيا يتعلق بالتعاون والاتصال بين الشعوب.

مع هذا، يتصف المجتمع الدولي اليوم باختلال توازن جديد يرتبط بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، هو الفجوة الرقمية.

إن غرض هذه المساهمة هو تبرير تبني استراتيجية لسد الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والبلدان النامية، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل من هذين الجانبين في منظور ظاهرة العولمة.

تتكون هذه المساهمة من ثلاثة أجزاء:

- إشكالية سد الفجوة الرقمية؛
- استراتيجية لسدّ الفجوة الرقمية؛
- التوصيات.

أولاً– إشكالية سد الفجوة الرقمية

ألف – أسباب الفجوة الرقمية

تتفق الآراء على أن الفجوة الرقمية تتأتى من تأخر البلدان النامية في مجال البنى التحتية والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT). ويمكن أن تعرض الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة على النحو التالي:

1. قلة الاستثمارات الخاصة والعامة في مجال البنى التحتية مما يحد من التغطية الوطنية ومن نوعية طرق الإرسال،

2. انخفاض مستوى المعيشة للسكان الذي يزيده انخفاضاً ارتفاع التعريفات لاستخدام البنى التحتية،

3. نقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة الشبكات واستخدامها ولتطوير الخدمات،

4. ارتفاع نسبة الأمية بين السكان، مما يحد من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وضعف مشاركة القطاع الخاص الوطني في تطوير الخدمات الجديدة،

5. إطار البيئة التجارية والمؤسسية، الذي لا يكون مناسباً تماماً ولا يشجع غالباً أي مبادرة من القطاع الخاص في هذا الميدان،

6. هروب الأدمغة العلمية المؤهلة في جميع التطبيقات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

وقد راهن جميع الشركاء في تنمية البلدان النامية، الذين يؤيدون هذا التشخيص، على تحرير قطاع الاتصالات وتشجيع مبادرات القطاع الخاص لسدّ هذا النقص.

وهكذا ينتج أن الفجوة الرقمية هي نتاج تراكم عوامل عديدة مترابطة أكثر مما هي نتاج ظاهرة واحدة معزولة، ويتطلب حلها جهوداً متضافرة طويلة الأمد من قطاعات متعددة مع مشاركات إقليمية ودولية.

إزاء هذا الوضع، يُستحسن أن تكون هناك مبادرة دولية منسقة للتعاون بين البلدان الغنيّة والبلدان الفقيرة، يشارك فيها خاصة المشغّلون والمزودون الدوليون بأجهزة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، ووكالات التنمية والتعاون حتى يطلقوا هذه المبادرة من أجل سد الفجوة الرقمية في موعد أقل بُعداً.

باء – شروط امتصاص الفجوة الرقمية

كل الناس متفقون على ضرورة امتصاص الفجوة الرقمية: فمن مصلحة البلدان الغنية أن تُمتص هذه الفجوة، كي تنفذ إلى أسواق جديدة وتحقق آفاق نمو كبير. ومن مصلحة البلدان النامية، من جانب آخر، أن تنفذ بشكل تام إلى مجتمع المعلومات وتستفيد من الفرص التي تقدمها العولمة.

لا يمكن أن يحدث امتصاص الفجوة الرقمية إلاّ إذا:

1. جاء الممولون من البلدان الغنية بأموال غزيرة يستثمرونها في مشاريع مفيدة للطرفين، تقام في سوق الاتصالات الضخمة للبلدان النامية.

2. فتحت البلدان الفقيرة أسواق اتصالاتها للمستثمرين من البلدان الغنية الذين يمتلكون التكنولوجيات والخبرات والأموال.

ولتحقيق هذا الهدف، نحن مقتنعون بضرورة التشجيع على تطوير تعاون بين البلدان الغنية والبلدان النامية، يمكن أن يتم عن طريق تنفيذ برامج وطنية لتنمية الاتصالات تُنسق باعتماد جميع البلدان "استراتيجية دولية لامتصاص الفجوة الرقمية" (على المدى الطويل).

ثانياً – استراتيجية لسد الفجوة الرقمية

ألف – استراتيجية بلد، ولكنها استراتيجية عالمية أيضاً

لا يمكن لعمل البلدان المختلفة أن يكون مثمراً في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة إلا إذا اندرج ضمن جهد مستمر ومتماسك يقوم به المجتمع الدولي. والرجوع إلى التجربة الموريتانية، يبين بوضوح أن عملية تسريع التنمية الاقتصادية، المطلوب تحقيقها عن طريق تشجيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، ستكون مستحيلة، ما لم تندرج الأعمال الرامية لتحقيقها في نطاق عمل وطني، بل **ودولي أيضاً**.

وبعبارة أخرى يمكن أن يذهب التطبيق الجيد للمبادئ أو التكنولوجيات الجديدة في موريتانيا جُزافاً دون جدوى، إذا لم تطبق الدول الأخرى هذه المبادئ أو التكنولوجيات نفسها – والعكس صحيح. فالتكنولوجيات الجديدة تدعونا إذاً إلى العمل سوية متضامنين.

وفي هذا المنظور، نقترح أن توضع استراتيجية سد الفجوة الرقمية تحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات لكي تعتمد جميع البلدان أو معظمها، كل بمفرده:

استراتيجية دولية لردم

الفجوة الرقمية على المدى الطويل

يفترض هذا القرار التفاهم على إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الدولية التي ينبغي أن تندرج خطوطها التوجيهية في عداد برامج التنمية لكل من الاتحاد الدولي للاتصالات أو لمكتب تنمية الاتصالات ولكي توجه عمل الدول الأعضاء.

باء – استراتيجية عالمية، ولكنها استراتيجية بلد أيضاً

مثال الاستراتيجية الموريتانية للتكنولوجيات الجديدة

بدأت موريتانيا، منذ أكثر من عشر سنوات، سياسة ترمي إلى تحديث وتوسيع شبكة اتصالاتها الوطنية والدولية. وتَرَافَقَ جهدُ التحديث هذا بعزيمة سياسية لتحرير القطاع تمخض عنها تحرير قطاع الاتصالات الذي سمح لمشغّلين اثنين بتوفير المهاتفة المتنقلة. وفاجأت الزيادة التي حصلت في المهاتفة المتنقلة جميع المخططين (إذ أصبح عدد المشتركين في الهواتف المتنقلة في غضون سنة واحدة أكثر من عدد المشتركين في الهواتف الثابتة بأربع مرات).

وكانت هذه السياسة ناجحة، وتشير الأرقام الإحصائية الثلاثة التالية إلى هذا النجاح. ففي غضون ما يكاد يكون أربع سنوات، ضاعفت موريتانيا كثافتها الهاتفية بمعدل 10 مرات، إذ قفزت من 0,5 هاتف لكل 100 نسمة إلى أكثر من 5,2 اليوم. وازدادت المهاتفة الثابتة كثيراً، ولكنها بقيت أقل بكثير من نسبة المهاتفة المتنقلة التي أصبحت بالفعل ظاهرة اجتماعية حقيقية: حيث تضاعف عدد الهواتف المتنقلة 4 مرات عما كان عليه هذا العدد بعد مرور سنة واحدة على وجودها في السوق، وصار يمتلك وحده أكثر من 4% من مستخدمي الهاتف.

فضلاً عن ذلك، أصبح استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والحصول عليها تحدياً هاماً بالنسبة للحكومة الموريتانية التي اندفعت بعزم إلى استعمال هذه التكنولوجيات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتجسدت هذه العزيمة السياسية في استحداث دائرة في الوزارة مسؤولة عن هذه التكنولوجيات منذ سبتمبر 2000.

ووضعت هذه الدائرة استراتيجية وطنية لتطوير التكنولوجيات الجديدة (2002-2006) بالتفاهم والتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة في البلد وكذلك مع شركاء التنمية الدوليين. وشكلت الحكومة لجنة من وزارات متعددة كُلفت بتنسيق هذه الاستراتيجية مع برامج جميع الدوائر لتعمل منها إطاراً مرجعياً. (انظر الموقع: http://www.mauritania.mr)

وتتلخص الاستراتيجية في 8 محاور أولوية هي الآتية:

- تطوير وسائل النفاذ للجميع إلى مجتمع المعلومات ؛
- تقييم الموارد البشرية؛
- تحديث الدولة عن طريق الوسائل المعلوماتية والرقمية؛
- تكييف الإطار القانوني والمؤسسي مع سياق التكنولوجيات الجديدة؛
- تطوير استخدام التكنولوجيات الجديدة في القطاع الخاص؛
- تطوير المحتويات الرقمية وتحسين صورة موريتانيا على الويب؛
- الدعم التكنولوجي للقطاعات؛
- الإدارة الشاملة لقطاع التكنولوجيات الجديدة (محور "القوة الدافعة").

مع ذلك، فإن أفضل استراتيجية في العالم لا يمكن أن تكفي وحدها لسد الفجوة الرقمية التي تفصل موريتانيا عن البلدان المتقدمة، كما تفصل البلدان النامية الأخرى، لكنها ستُسهم، في الأغلب، في إدخال موريتانيا بعزم في مجتمع المعلومات الدولي.

ولذلك نسمح لأنفسنا ببعض التوصيات.

ثالثاً – التوصيات

طبقاً لاقتراحنا، ولما كان مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات هو الهيئة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات في هذا القطاع لصالح البلدان الأعضاء، نوصي أن يُكلفه "الاتحاد" بالصلاحيات التالية:

1) وضع الأسس لاستراتيجية عالمية للسنوات القادمة من أجل تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً (LDC) وفي البلدان النامية، تعتمدها الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات. ويمكن أن يُكلف مكتب تنمية الاتصالات بمهمة وضع هذه الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها؛

2) التشجيع على إقامة تعاون في مجال الاتصالات بين البلدان الغنية والبلدان النامية يعود بالنفع على الجانبين (سيكون هذا التعاون مثمراً على أكثر من صعيد)؛

3) التشجيع على استحداث صندوق مالي خاص يغذيه كبار المشغلين والمزودين بأجهزة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT) العاملين في أقل البلدان نمواً لدعم وتوجيه تنمية القطاع بحكمة وفقاً للمحاور الموجهة "في الجذع المشترك لاستراتيجية تنمية التكنولوجيات الجديدة" في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. ويمكن أن يقوم مكتب تنمية الاتصالات بإدارة هذا الصندوق الذي قد يموّل بعض المشاريع الرائدة المتصفة بجانب تكنولوجي قوي ؛

4) استمرار الاتصال بمجموعة الثمانية (G8)، لمتابعة تنفيذ المبادرات الجارية وخاصة "فريق المهام المعني بالفرص الرقمية" (DOT Force) لصالح البلدان النامية؛

5) نظراً لقلة الاستثمارات الأجنبية، تُشجَّع حكومات البلدان النامية على وضع استراتيجيات لتنمية قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة مع الالتزام برصد مبالغ من الميزانية لدعم وتشجيع تنمية القطاع من قبل القطاع الخاص الوطني؛

6) تشجيع التجمعات الإقليمية لتنفيذ بعض المشاريع (الشبكات الأساسية، والتجارة الإلكترونية، وشبكات الطب عن بعد، ومراكز التفوق، إلخ.)؛

7) تكييف تنظيم "مكتب تنمية الاتصالات" مع هذا الوضع الجديد، ومنحه بعض المرونة من أجل تكييف بعض التوصيات المتخذة في مؤتمرات التنمية العالمية التي تُعقد كل أربع سنوات، مع الظرف الراهن.